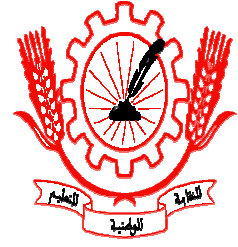




الجامعة الوطنية للتعليم
(FNE)



الجامعة الحرة للتعليم
(إ ع ش م)



النقابة الوطنية للتعليم
(ف د ش)

الرباط، في 19 شتنبر 2016

تصريح صحفي في الندوة الصحفية المشتركة ليوم 19 شتنبر 2016 بمقر النقابة الوطنية للصحافة المغربية بالرباط

تحية للمنابر الإعلامية الحاضرة

1- دواعي الندوة الصحفية

اضطررنا في المكاتب الوطنية للنقابات التعليمية الثلاث الأكثر تمثيلية (الجامعة الحرة للتعليم UGTM والنقابة الوطنية للتعليم FDT والجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي FNE) إلى تنظيم هذا اللقاء مع وسائل الإعلام لتبليغها بوجهة نظرنا وموقفنا من الأوضاع الكارثية التي وصلت إليها منظومة التعليم، بكل مستوياته، في بلادنا، وانعكاسات تلك المشاكل التي تتخبط فيها على التلاميذ والطلبة من جهة، وعلى شغيلة التعليم بكل فئاتها من جهة أخرى. لقد كنا نأمل أن تشرع الحكومة في معالجة تلك الأوضاع وتجاوزها بمناسبة الإعلان عن الشروع في تفعيل ما سمي بالإصلاح الجديد للمنظومة والذي انطلق قبل سنتين.

لكن للأسف سجلنا تراجعات خطيرة وتفاقما للمشاكل التعليمية بشكل أصبح يهدد المنظومة بكاملها.

2- الوضع الحالي للمنظومة

منذ أبريل 2015 اجتمعت النقابات التعليمية مع السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، بدعوة منه، ووعد بحل عدد من الملفات العالقة والتي تهم بعض الفئات، كما وعد بالعمل على إصدار نظام أساسي جديد خلال ما تبقى من سنة 2015. وقد كانت هذه الإجراءات تهدف إلى تحضير الجو الاجتماعي في القطاع للتفاعل الإيجابي مع أورايش إصلاح المنظومة. لكن مرت سنة بكاملها ولم نشهد أي حل أو انفراج.

أما الملفات والمشاكل التي وعدت الوزارة بحلها فهي:

- ملف الترقيّة بالشهادات، ملف الإدارة التربوية، ملف الموظفين في السلمين 7 و 8 (للإخبار ضحايا النظامين سينظمون غدا الثلاثاء والأربعاء 20 و 21 شتنبر 2016 وقفة ومسيرة واعتصام بالرباط)، ملف المساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين، ملف مراجعة معايير الحركة الانتقالية، ملف مراجعة المذكرة 111 ذات العلاقة بالحوار الجهوي والإقليمي والذي تم إفراغه من محتواه، ملف المبرزين، ملف وأطر التسيير ومراقبة المصالح المادية والمالية..

إن ما شهدناه وسجلناه خلال السنة الدراسية الماضية كان يسير ضد ما تم الاتفاق عليه في حوار أبريل 2015:

1. لجوء الوزارة إلى تجميد الحوار القطاعي الوطني خلال السنة الدراسية 2016/2015، باستثناء بعض الاجتماعات التي كانت تتم على مستوى مديرية الموارد البشرية، والتي لم يكن لديها أية صلاحية للحسم في عدد من الملفات مع النقابات؛

2. إفراغ الحوار الجهوي والإقليمي من محتواه، والتغاضي عن ممارسات بعض المسؤولين المحليين بمصالح نساء ورجال التعليم (الحركة الانتقالية نموذجاً، احتلال السكن الوظيفي، الإحالة على المجالس التأديبية، الاقتطاع من الأجور...)

3. انفراد الوزارة باتخاذ عدد من القرارات التي تهم المنظومة والموارد البشرية دون أية استشارة مع النقابات التعليمية، مثلما حصل في شأن قرار تخفيض المنحة في المراكز الجهوية للتكوين، وقرار فصل التكوين عن التوظيف، اللذين خلقا وضعا استثنائياً في القطاع لمدة سنة دراسية تقريباً.

إلى جانب ذلك، فالحكومة لم تكثف فقط بعدم تنفيذ ما تم ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011 و19 أبريل 2011 (خصوصاً التعويض عن العمل بالمناطق الصعبة والدرجة الجديدة...) بل اتخذت قرارات أدت إلى تفاقم الوضع في التربية الوطنية والتعليم العالي وعلى رأسها قرار مراجعة نظام التقاعد، هذا القرار الجائر أدى إلى هجرة كبيرة وسط شغيلة التعليم الذين اضطروا إلى مغادرة القطاع، في إطار التقاعد النسبي (أكثر من 6500 حالة)، وقد عمقت هذه الوضعية من أزمة الخصائص في الموارد البشرية في القطاع والتي وصلت حسب بعض التقديرات 30 ألف رجل تعليم بالتربية الوطنية من أساتذة ومدراء المؤسسات، وأطر إدارية..، دون أن تكلف الحكومة نفسها عناء التفكير في سبل حل لهذه الأزمة التي تهدد القطاع بمزيد من الفشل، ورغم هذا الخصائص المهول لا زالت الحكومة تمعن في عدم تشغيل 10000 إطار تربوي وإداري جاهز وله تكوين جيد (للإخبار سينظمون مسيرة وطنية يوم الأربعاء 21 شتنبر 2016 الساعة 17:00 من باب الحد في اتجاه البرلمان، ثم يليها أسبوعان احتجاجيان، من الخميس 22 شتنبر 2016 إلى الخميس 6 أكتوبر 2016، ويتضمنان اعتصامات متفرقة، وإضرابات طعامية).

إن مظاهر أزمة الخصائص حالياً واضحة للعيان، وهذه بعض الأمثلة عنها:

- 1) في أكاديمية الرباط سلا القنيطرة: حوالي 3000 أستاذ؛
- 2) في أكاديمية البيضاء سطات: 796 أستاذ ما بين الابتدائي والإعدادي؛
- 3) في أكاديمية مراكش أسفي: حوالي 1540 أستاذ في الابتدائي والإعدادي (يوليو 2016)؛
- 4) في أكاديمية طنجة تطوان: أزيد من 1000 مدرس، و120 مدير، وخصائص مهول في النظار والحراس العاميين والمقتصدين، وإغلاق بعض المؤسسات؛
- 5) في أكاديمية كلميم وادي نون: الاستغناء عن ثانويات التعليم الأصيل، غياب أي أستاذ في الوسط القروي واضطرار الأكاديمية إلى التشغيل بالتقاعد، غياب أساتذة الفرنسية والرياضيات في الثانوي التأهيلي؛

أضف إلى ذلك الوضع الكارثي الذي وصل إليه التعليم العمومي على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات.. وفي هذا المجال لا زلنا ننتظر التقييم الكامل والشامل للمخطط الاستعجالي والوقوف على الاختلالات التي عرفها..

ففي الوقت الذي نجد فيه الحكومة غير مبالية ومتجاهلة لهاته الأزمة المتفجرة بالتعليم العمومي فإنها طالقة العنان للتعليم الخصوصي من الأولي إلى العالي دون حسيب ولا رقيب وذلك في إطار المخططات التي تهدف إلى تفكيك المدرسة العمومية وتشجيع القطاع الخاص، ضمن مخطط تسليع التربية. وتعمل وزارة التربية الوطنية على تصريف هذه الأزمة المتفجرة على حساب موظفي القطاع، وذلك من خلال عدد من الإجراءات الترقيعية المجحفة، والتي يمكن تقديم بعض نماذجها:

1. ترسيم الاكتظاظ في 40 تلميذاً في القسم على الأقل، وسوف تعرف هذه السنة ارتفاعاً مهولاً للاكتظاظ يتجاوز الخمسين تلميذاً في القسم في المتوسط؛

2. الاعتماد على أساتذة سد الخصائص بالتربية الوطنية والعرضيين بالتعليم العالي عوض التوظيف القار؛

3. اللجوء إلى دمج مؤسسات تعليمية، بالحضري والقروي، لتفويض الأساتذة والأطر التربوية؛

4. إلغاء بعض الفرعيات في الوسط القروي التي تضم 20 تلميذاً وإعادة انتشار التلاميذ والأساتذة على المؤسسات، في تجاهل تام للمسافات، وموقع تلك المؤسسات؛

5. إلغاء الفلسفة في الجدع المشترك؛
6. إلغاء الفرصة الثانية التي كانت تمنح للتلاميذ المطرودين لإرجاعهم إلى المدرسة؛
7. وقف تسجيل التلاميذ ذوي ست سنوات؛
8. إلغاء تدريس بعض المواد (الترجمة، التربية الأسرية، التكنولوجيا، الأمازيغية، الإنجليزية في الإعدادي)؛
9. تخفيض ساعات اللغة الفرنسية والرياضيات في الإعدادي؛
10. رفع عدد الأقسام المشتركة في الوسط القروي عبر ضم أكثر من مستوى دراسي في الحجرة الواحدة؛

11. اللجوء من جديد إلى صيغة الأستاذ المتحرك بين عدة مؤسسات داخل الجماعة وخارجها؛
12. اللجوء من جديد إلى صيغة تدريس المواد المتأخية؛
13. حذف التفويج في المواد العلمية...

ماهي انعكاسات هذه الوضعية على القطاع؟

مما لا شك فيه:

1. أن وضعية المنظومة التعليمية ستزداد تازما بفعل هذه الإجراءات الترقيعية؛
2. أن خطاب الجودة سيبقى حبرا على ورق لدر الرماد في العيون؛
3. أن الأهداف التي تضمنتها "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء: رؤية إستراتيجية للإصلاح 2015-2030" للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ستبقى بعيدة المنال؛
4. أن أزمة الموارد البشرية ستزداد تفاقمًا في ظل استمرار هذا الوضع المزوم؛
5. استفحال عملية استنزاف العنصر البشري وتدهور ظروف العمل، والدفع بالعاملين في القطاع إلى البحث عن مغادرته بكل الوسائل، خاصة في ظل انعدام أي أفق لتحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية؛

6. إنه من الصعب تصور أي انخراط أو تجاوب لموظفي القطاع في أورش الإصلاح، بل من الصعب الحديث عن وجود أي إصلاح فعلا في ظل استمرار هذا الوضع، أو أية إمكانية لتحسين مؤشرات التنمية البشرية في القطاع.

أمام كل هذه الأوضاع التي أشرنا إلى بعض منها، فإننا في النقابات التعليمية الثلاث:

1. نجدد دق ناقوس الخطر من الوضع الذي وصل إليه القطاع في ظل التدبير الكارثي للحكومة، والتي نعتبرها المسؤولة الأولى عن هذا الوضع؛
2. نعلن للرأي العام التعليمي والوطني أننا نرفض استمرار الأوضاع كما هي عليه في قطاع يقع في صلب المشروع المجتمعي اعتبارا للأدوار التي عليها النهوض بها في تكوين مواطنات ومواطني الغد، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتقدم، وضمان الحق في التربية والتعليم للجميع. وهو لذلك يجب أن يحظى بكونه يأتي في صدارة الأولويات والانشغالات الوطنية.
3. نرفض تصريف أزمة الخصاص على حساب شغيلة التعليم وأوضاعهم المهنية وظروف عملهم، ونطالب المسؤولين على مستوى الدولة والحكومة بتحمل مسؤولياتهم لإنقاذ قطاع التربية والتكوين بجميع مستوياته من هذا الوضع الكارثي الخطير الذي يعيشه بفعل السياسة اللامسؤولة المتبعة.
4. ندعو هيئات المجتمع المدني المغربي من نقابات وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ لتحمل مسؤولياتها لمجابهة هذه الوضعية الخطيرة التي يعرفها التعليم بجميع مستوياته.
5. نطالب الوزارة بفتح حوار جاد ومثمر من أجل الحسم في الملفات العالقة منذ سنوات، وفتح آفاق جديدة لشغيلة القطاع، وتجاوز المنظور التحكيمي في تدبير أمور القطاع.
6. نعلن انخراطنا في سلسلة من الأساليب الاحتجاجية دفاعا عن الحق في تعليم جيد عمومي ومجاني للجميع، ودفاعا عن الأوضاع المهنية والاجتماعية لشغيلة التربية والتكوين.

7. نجدد مساندتنا لكل الفئات المتضررة ميدانيا ودعوة الوزارة إلى الإسراع في الحل الشامل لها ونذكر منها: ملف عشرة آلاف إطار تربوي وإداري وضحايا النظامين الأساسيين 1985/2003 والمساعدون التقنيون والإداريون والأطر المشتركة والإدارة التربوية والترقية بالشهادات، والمبرزون وملحقو الاقتصاد والإدارة، والملحقون التربويون، والمكلفون خارج إطارهم، وأطر التسيير ومراقبة المصالح المادية والمالية وغيرها من الفئات المتضررة.. وإفلاس الحركة الانتقالية وما سيعقبه من إعادة انتشار لا اجتماعية مرتقبة....

وفي الأخير نذكر بالبرنامج الاحتجاجي المشترك على الظروف الكارثية للمدرسة العمومية وعلى القرارات الرجعية والتراجعية والتفكيرية ("إصلاح" التقاعد، التشغيل بالعقدة، مدونة التعاضد، القانون التنظيمي للإضراب، محاولة ضرب ما تبقى من مجانية التعليم...) وعلى تماطل الحكومة في الإعلان على قراراتها فيما يتعلق بالعديد من الملفات المطروحة المذكورة أعلاه وغيرها، كما نجدد دعوتنا للمكاتب النقابية للنقابات التعليمية الثلاث إلى التنسيق الفعال لإنجاح هاته المحطات:

1. الاثنين 19 شتنبر س10 عقد ندوة صحفية مشتركة بمقر النقابة الوطنية للصحافة المغربية بالرباط المدينة؛
2. الاثنين 19 شتنبر وقفات احتجاجية بالمؤسسات التعليمية؛
3. توزيع بيان مشترك في المؤسسات يدعو شغيلة التعليم إلى دعم الوقفة الاحتجاجية أمام المديرات الإقليمية للمسؤولين النقابيين.
4. الأربعاء 21 شتنبر وقفات احتجاجية أمام المديرات الإقليمية؛
5. من الأربعاء 21 شتنبر إلى الأربعاء 5 أكتوبر حملة احتجاج وطنية بحمل شارات "أنا احتج من أجل التعليم العمومي" في أماكن العمل وخارجها.
6. الأحد 16 أكتوبر س11 مسيرات احتجاجية جهوية؛
7. الأربعاء 19 أكتوبر 2016 اجتماع مشترك لتقييم المرحلة السابقة وتحديد خطة العمل المقبلة (مسيرة احتجاجية وطنية وحدوية بالرباط..).

انتهى

الرباط، في: 19 شتنبر 2016

الجامعة الوطنية للتعليم
FNE
الكاتب العام
عبد الرزاق الإدريسي

النقابة الوطنية للتعليم
FDT
الكاتب العام
عبد العزيز إوي

الجامعة الحرة للتعليم
UGTM
الكاتب العام
يوسف علاكوش